International Science and Technology Journal
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
Volume 37 العدد
Part 1 المجلد
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
International Science and Technology Journal
ISTJ

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

Received	2025/08/30	تم استلام الورقة العلمية في
Accepted	2025/09/28	تم قبول الورقة العلمية في
Published	2025/09/30	تم نشر الورقة العلمية في

أثر بعض المتغيرات الكلية على الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2022)

"دراسة تحليلية قياسية "

أ. آمال صالح ساسي كريد

قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد العجيلات – جامعة الزاوية – ليبيا

a.kireed@zu.edu.ly

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المحددات الرئيسية للإنفاق العام في ليبيا، وذلك بالاعتماد على إطار نظري يربطه بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية، المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف. واعتمدت الدراسة على منهج يجمع بين التحليل الوصفي والقياسي. استعرض التحليل الوصفي تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال فترة حاسمة ومتقلبة (1990–2022)، حيث أظهر التحليل أن الإنفاق العام اتسم بالتقلب الشديد والتأثر العميق بالتحولات السياسية والصراعات الداخلية، وفي الجانب القياسي، تم بناء نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية لاختبار هذه العلاقات كمياً، باعتبار الإنفاق العام دالةً في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف. وقد أظهرت النتائج (ARDL)الموزعة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومحدداته، مما يقدم رؤى مهمة لصناع السياسات.

الكلمات المفتاحية :الإنفاق العام، الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، التضخم، سعر الصرف، الاقتصاد الليبي، نموذجARDL

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

International Science and Technology Journal
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
Volume 37 العدد
Part 1 المجلد
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
International Science and Technology Journal
ISTJ
http://www.doi.org/10.62341/asks3300

The Impact of Certain Macroeconomic Variables on Public Expenditure in the Libyan Economy (1990-2022)

"An Econometric Analytical Study"

Amal Saleh Sasi Kreed
Faculty of Economics - Department of Economics

University of Zawia - Libya
a.kireed@zu.edu.ly

Abstract:
This study aims to analyze the key determinants of public expenditure in Libya, relying on a theoretical framework that links it to fundamental macroeconomic variables, namely Gross Domestic Product (GDP), the inflation rate, and the exchange rate. The study employed a dual-method approach, combining both descriptive and econometric analysis. The descriptive analysis reviewed the evolution of public expenditure in the Libyan economy during a critical and volatile period (1990-2022), revealing that public expenditure was characterized by high volatility and was profoundly influenced by political transitions and internal conflicts. On the econometric front, an Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was constructed to quantitatively test these relationships, treating public expenditure as a function of GDP, inflation, and the exchange rate. The results indicated the existence of a long-run equilibrium relationship between public expenditure and its determinants, offering valuable insights for policymakers.
Keywords: Public Expenditure, Gross Domestic Product (GDP), Inflation, Exchange Rate, Libyan Economy, ARDL Model.

المقدمة:

يشكل الإنفاق العام الركيزة الأساسية للسياسة المالية، والأداة المحورية التي توظفها الدول لبلوغ غاياتها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ويُعد عنصراً حيوياً في إرساء الاستقرار ودفع عجلة النمو الاقتصادي في جميع البلدان. إلا أن هذا الدور يتعاظم بشكل استثنائي في الاقتصادات أحادية المورد، أو ما يُعرف بـ "الدول الريعية"، وهو ما ينطبق تماماً على الاقتصاد الليبي الذي قوامه شبه الكامل عائدات النفط والغاز. ففي مثل هذه السياقات، لا يُعد الإنفاق العام مجرد محرك للنشاط الاقتصادي، بل يصبح القناة الجوهرية

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

لتوزيع الثروة الوطنية، وتحديد مستوى المعيشة، بل وحتى ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي. إلا أن مسار الإنفاق العام في ليبيا لم يكن مستقراً، بل اتسم بتذبذبات عنيفة على امتداد الفترة المدروسة (1990–2022)، متأثراً بالهزات الخارجية في أسواق النفط والمنعطفات السياسية الداخلية العميقة. فقد استُهلت هذه الفترة بحقبة من العقوبات الدولية في التسعينيات كبّلت القدرة الإنفاقية للدولة، أعقبتها مرحلة من الرخاء المالي (2003–2010) شهدت تضخماً غير مسبوق في الإنفاق. ثم جاءت أحداث 2011 وما تبعها من تشظٍ مؤسسي وصراع مسلح، الأمر الذي ألقى بالمالية العامة في دوامة من الاضطراب الشديد، وحوّل الإنفاق إلى ورقة في الصراع بين الأطراف المتنافسة.

مشكلة الدراسة

:تتمحور مشكلة البحث حول حالة التذبذب الشديد وغياب الاستقرار في الإنفاق العام في ليبيا، وارتباطه الوثيق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تتسم هي الأخرى بالتقلب. على الرغم من أهمية الإنفاق العام كركيزة للاقتصاد، إلا أن محدداته الرئيسية والعلاقة الكمية التي تربطه بهذه المتغيرات ليست مفهومة بالكامل في السياق الليبي المضطرب. لذا، تسعى الدراسة إلى سد هذه الفجوة المعرفية من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومعدل التضخم(INF) ، وسعر الصرف (EXR) على الإنفاق العام (GE) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2022)؟

فرضية الدراسة:

يمكن تفصيل الفرضية الرئيسية إلى فرضيات فرعية قابلة للاختبار بشكل مباشر، بناءً على الإطار النظري والنموذج القياسي الذي تبنته الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين الإنفاق العام كمتغير تابع، وكل من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2022).

الفرضيات الفرعية:

هذه الفرضيات تحدد اتجاه العلاقة المتوقع لكل متغير بناءً على الأسس النظرية التي استعرضتها الدراسة.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

1. توجد علاقة طردية (موجبة) وذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والإنفاق العام (GE) خلال الفترة 1990–2022.

2.توجد علاقة طردية (موجبة) وذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل بين معدل التضخم (INF) والإنفاق العام (GE) خلا ل الفترة 1990–2022.

3. توجد علاقة طردية (موجبة) وذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل بين سعر الصرف (EXR) (المُعبر عنه بالوحدات المحلية لكل دولار) والإنفاق العام (GE) خلال الفترة 1990–2022.

أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته في اختبار مدى تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وسعر الصرف باعتبارها من المحددات الرئيسية للسياسة المالية ولها الأثر الكبير على العديد من المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالإنفاق العام.

أهداف الدراسة:

من أهداف البحث الرئيسية معرفة وتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي والتضخم وسعر الصرف) في الاقتصاد الليبي على الانفاق العام خلال الفترة الزمنية من 1990الى 2022.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، سيتم الاعتماد على منهج مزدوج:

- المنهج الوصفي التحليلي: ويستخدم في الجانب النظري لوصف متغيرات الدراسة واستعراض الأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة ذات الصلة.
- المنهج الكمي القياسي: وهو المنهج الأساسي في الدراسة، حيث سيتم استخدام نماذج السلاسل الزمنية لتحليل العلاقة بين المتغيرات. ويتضمن ذلك الخطوات التالية:
  - اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :(Unit Root Tests) لتحديد درجة تكامل كل متغير.
  - نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL): سيتم تطبيق هذا النموذج لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنيه طويلة الأجل) بين المتغيرات، وتقدير معلمات العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

وتركز الدراسة بشكل خاص على تحليل أثر الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، التضخم (INF)، وسعر الصرف (EXR) كمتغيرات تفسيرية على الإنفاق العام (GE) كمتغير تابع، وذلك باستخدام الأدوات الاقتصادية القياسية المذكورة.

تعريف متغيرات الدراسة:

لضمان فهم دقيق لمحتوى البحث، يتم تعريف المصطلحات الأساسية المستخدمة كما يلي:

• الإنفاق العام :Public Expenditure (EXR) المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة ومؤسساتها العامة بهدف إشباع الحاجات العامة، ويشمل الإنفاق الجاري (مثل الرواتب، والدعم) والإنفاق الرأسمالي (مشاريع البنية التحتية).

•الناتج المحلي الإجمالي: :Gross Domestic (GDP) القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. وهو المؤشر الرئيسي لقياس حجم النشاط الاقتصادي.

•التضخم :(Inflation) الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار، ويُقاس عادةً بمعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.(CPI)

• سعر الصرف (Exchange Rate): قيمة عملة بلد ما معبرًا عنها بقيمة عملة أخرى. في هذه الدراسة، يشير إلى سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي.

الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على عدد من الدراسات التي تناولت موضوع الانفاق العام وعلاقته بالمتغيرات الأخرى ومن ابرزها:

1.دراسة عادل عطية ضوء (2024):

بعنوان "**أثر الانفاق الحكومي على التضخم والنمو في الناتج المحلي الإجمالي**" حيث استخدمت الدراسة التحليل الوصفي والكمي للبيانات الثانوية لمعرفة أثر الانفاق الحكومي على كل من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم. الدراسة استخدمت تحليل الانحدار البسيط من خلال تطبيق برنامج للتأكد من وجود علاقة بين المتغيرات. كذلك تم استخدام البرنامج للتنبؤ بالعلاقة بين كل من الإنفاق الحكومي وكل من النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة موجبة مهمة بين الإنفاق الحكومي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسة

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

إلى أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي وارتفاع مستويات التضخم ليست مهمة إحصائيا من خلال تطبيق نموذج الانحدار البسيط.

2. دراسة إبراهيم مصطفى هويدي، ميلاد إبراهيم حامد 2023):

بعنوان "**قياس تأثر الانفاق العام بالتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم" خلال الفترة1980– 2021م** ": هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم على الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة (1980–2021). وقد توصلت إلى وجود تأثير معنوي لهذه المتغيرات على الإنفاق العام.

3. دراسة مفتاح عبد السلام عليش ، سامي عمر ساسي (2022):

بعنوان "**محددات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995–2020)**"، تم التركيز على تحديد وتحليل العوامل الرئيسية التي تؤثر في حجم وتوجهات الإنفاق العام في ليبيا. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي من خلال بناء نماذج إحصائية لتقدير العلاقة بين الإنفاق العام كمتغير تابع، ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية المستقلة (مثل إيرادات النفط، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم).

4.دراسة إبراهيم السعدون وآخرون (2021):

بعنوان "**محددات الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية: تطبيق اختبارات التكامل المشترك** "وحدود العلاقة أكدت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو المحدد الرئيسي للإنفاق الحكومي في السعودية على المدى الطويل، مما يؤكد صحة قانون فاغنر. الإيرادات النفطية (كمتغير إضافي مهم في الاقتصاد السعودي) لها تأثير إيجابي وقوي جداً على الإنفاق. سعر الصرف الفعلي الحقيقي: أظهر تأثيراً سلبياً على الإنفاق الحكومي، أي أن تحسن سعر الصرف (ارتفاع قيمته) يؤدي إلى انخفاض الإنفاق. التضخم: لم يظهر أثراً معنوياً في بعض النماذج المستخدمة.

5.دراسة ربيعي مسعود، خدومة أسماء (2020).

درست بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الإنفاق العام في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1990–2018). قامت هذه الدراسة بتحليل أثر كل من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وسعر الصّرف، والإيرادات العامة على حجم الإنفاق العام في الجزائر. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام في الأجلين القصير والطويل، مما يدعم" قانون فاغنر" كما أظهرت وجود علاقة عكسية بين التضخم والإنفاق العام.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

6. دراسة رزوقي، العبيدي (2019).

بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على مكونات الإنفاق العام في العراق "حيث هدفت الدراسة قياس أثر التغيرات في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار على هيكل الإنفاق العام، خاصة الإنفاق الجاري (الرواتب والدعم) والإنفاق الاستثماري واستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام بيانات ربع سنوية. وأظهرت الدراسة أن تخفيض قيمة العملة المحلية (ارتفاع سعر الصرف) يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام المقوّم بالعملة المحلية، خاصة في البنود المرتبطة بالاستيراد وخدمة الدين الخارجي. كما يؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري بسبب ارتفاع تكلفة المعدات والمواد المستوردة.

الفجوة البحثية:

بناءً على مراجعة الدراسات السابقة تكمن مساهمة هذه الدراسة في تحديث البيانات لتشمل فترة حرجة، وتقديم نموذج تحليلي أكثر شمولية للمتغيرات المؤثرة، وتوفير تفسير متكامل يدمج بين صرامة التحليل القياسي وعمق الفهم للسياق التاريخ والسياسي المضطرب للاقتصاد الليبي. نجدها ركزت على متغيرات محددة (كدراسة هويدي وحامد التي اقتصرت على الناتج والتضخم فقط)، فإن هذه الدراسة تقدم نموذجاً شاملاً ومتكاملاً يجمع بين ثلاثة من أهم المتغيرات الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، وسعر الصرف) لتحليل أثرها مجتمعة على الإنفاق العام في ليبيا باستخدام منهجية قياسية متقدمة (ARDL). يعتبر إدراج سعر الصرف كمتغير أساسي إضافة مهمة نظراً لدوره الحيوي في اقتصاد ريعي ومفتوح كالاقتصاد الليبي، وهو ما لم يتم التركيز عليه بنفس القدر في الدراسات الليبية السابقة المذكورة. كما ان هذه الدراسة تغطي فترة ممتدة وحيوية حتى عام 2022. وهذه الفترة تشمل أحداثاً اقتصادية وسياسية فارقة لم تغطها الدراسات السابقة بشكل كامل، مثل تداعيات تشكيل الحكومة عام 2021 والهدوء النسبي الذي أعقبها وعودة الإيرادات النفطية. فالدراسات السابقة مثل دراسة (هويدي وحامد 2023) توقفت عند عام 2021، ودراسة (عليلش وساسي 2022) توقفت عند عام 2020. وتغطية عام 2022 يضيف بيانات حديثة ومهمة لفهم الديناميكيات الأخيرة. تميزت هذه الدراسة بربطها العميق بين التحليل الوصفي والقياسي. حيث انها لا تكتفي بتقديم أرقام ونتائج إحصائية، بل تقدم تحليلاً ًوصفياً) مفصلاً لتطور الإنفاق العام عبر ست مراحل مميزة بدءاً من فترة العقوبات وانتهاءً بمرحلة الهدوء النسبي. هذا الربط المنهجي بين الأرقام والسياق السياسي والاقتصادي (الانقسام المؤسسي، الصراعات، تقلبات النفط) لملئها.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

المبحث الأول: الإنفاق العام المفهوم والأهمية: -

- **مفهوم الانفاق العام:**

عرّف الإنفاق العام بأنه الأداة المالية الرئيسية التي تستخدمها الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تخصيص جزء من الموارد المالية المتاحة لتوفير السلع والخدمات العامة التي يعجز القطاع الخاص عن توفيرها بالكفاءة والعدالة المطلوبة، ويشمل ذلك الإنفاق على الدفاع والأمن والتعليم والصحة والبنية التحتية **(بوخاري فاطمة الزهراء ، عابد شريط، 2020، ص 320).**

كذلك الانفاق العام هو جوهر نشاط الدولة المالي، ويُعرّف بأنه "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام للدولة، أو إحدى هيئاتها ومؤسساتها العامة بهدف إشباع حاجة عامة وتحقيق المنفعة للمجتمع **(كمال رزيق، فوزي شعبان2017، ص210).**

حيث يمكن تقسيم الانفاق العام إلى قسمين رئيسيين:

- **الإنفاق الجاري:** ويشمل نفقات تسيير أعمال الدولة مثل أجور الموظفين، تكاليف الصيانة، والدعم.

- **الإنفاق الرأسمالي (الاستثماري):** ويشمل النفقات على مشاريع البنية التحتية مثل الطرق والجسور والمستشفيات والمدارس، والتي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد على المدى الطويل.

- **الأسس النظرية المفسرة للعلاقة بين المتغيرات:**

أولا: العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام

يعتبر قانون فاغنر (Wagner's Law) للنشاط الحكومي المتزايد، الذي صاغه الاقتصادي الألماني أدولف فاغنر في القرن التاسع عشر، حجر الزاوية النظري لفهم هذه العلاقة. وينص القانون على أنه مع نمو الاقتصاد وتطوره (أي زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد)، يميل دور الحكومة في الاقتصاد إلى التوسع، مما يؤدي إلى زيادة نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. يفسر فاغنر هذه الظاهرة بثلاثة أسباب رئيسية:

1/ زيادة الطلب على الخدمات الإدارية والأمنية: مع تطور المجتمع، تزداد الحاجة إلى خدمات الأمن والقضاء وحماية الملكية.

2/ زيادة الطلب على السلع العامة: يتزايد طلب السكان على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والثقافة مع ارتفاع مستويات الدخل.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

3/ التغيرات الهيكلية في الاقتصاد: يتطلب النمو الاقتصادي تدخلًا حكوميًا لإدارة الاحتكارات الطبيعية ومعالجة فشل السوق.

بناءً على ذلك، الفرضية النظرية الأولى هي وجود علاقة طردية وموجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام. (فالح **بن عبد الكريم، بدر العتيبي، 2005، ص259).**

ثانيا: العلاقة بين التضخم والانفاق العام

التضخم هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار، ويمكن قياس التضخم بأحد المصادر الرئيسية المتعلقة بقياس التغيرات في الأسعار والتي تشمل: الرقم القياسي للمستهلك (CPI) والأرقام القياسية لأسعار المنتج، الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغير في الأسعار من الناتج القومي الإجمالي **(الشامي، ماجد عبد الله ،2011، ص 24).**

تختلف أثار التضخم أو نتائجه في اختلاف ما إذا كان التضخم متوقعا أو غير متوقع، فالتضخم غير متوقع يحدث إعادة توزيع الدخل الحقيقي، فبعض الأفراد قد لا تتأثر دخولهم الحقيقي من التضخم وذلك لان زيادة الاسعار قد تتوافق مع زيادة في دخولهم حيث تتفق مع معدل الزيادة في الأسعار، كما الحال بالنسبة لبعض الأصول التي ترتفع أسعارها بنسبة أكبر من الزيادة في المستوى العام للأسعار، من ناحية أخرى يخسر الأفراد الذين لا تتغير دخولهم أو يزيد بنسبة أقل من الارتفاع في الأسعار. أما في حالة التضخم المتوقع، فإن الأفراد يحاولون حماية أنفسهم من أثار التضخم بتعديل توقعاتهم عن الأسعار.

وللتضخم اثار أخرى، فالحكومة على سبيل المثال تستفيد من التضخم: فهي تدين صافي، مع التضخم يعيد توزيع الثروة من الدائنين الصافين إلى المدينين الصافين، تستفيد الحكومة لأن نظام الضرائب مبني على الدخول الاسمية أيضا للأفراد وليس الدخل العيني، فالدخل الحقيقي للأفراد ينخفض إذا لم يجاري الزيادة في المستوى العام للأسعار **(سارة خضري،2013:،ص19).**

عندما تزيد الحكومة من إنفاقها (على المشاريع، الرواتب، الدعم)، فإنها تضخ سيولة في الاقتصاد، هذا يزيد من الطلب الكلي على السلع والخدمات. إذا لم يقابل هذا الطلب زيادة مماثلة في الإنتاج (العرض)، ترتفع الأسعار، مما يسبب تضخماً مدفوعاً بالطلب (Demand-Pull Inflation).

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

وعندما يرتفع مستوى الأسعار العام (التضخم)، تزداد تكلفة كل شيء تشتريه الحكومة، من مواد البناء للمشاريع إلى أجور الموظفين والخدمات الصحية والتعليمية. للحفاظ على نفس المستوى "الحقيقي" من الخدمات والمشاريع، تضطر الحكومة إلى زيادة إنفاقها "الاسمي". على سبيل المثال، إذا كان مشروع يكلف 100 مليون والآن يكلف 110 مليون بسبب التضخم، يجب على الحكومة زيادة إنفاقها للحفاظ على المشروع.

هذا يعكس قانون فاغنر (Wagner's Law)بشكل غير مباشر، الذي يرى أن الإنفاق الحكومي يميل للنمو مع تطور لاقتصاد, **(Erkam Gures, and Ferdi, 2014:130-137)**

ثالثاً: العلاقة بين سعر الصرف والانفاق العام

تبرز العلاقة بين سعر الصرف والإنفاق العام من أهم محاور الاقتصاد الكلي، خاصة في الاقتصادات المفتوحة والنامية. هذه العلاقة ليست في اتجاه واحد، بل هي تفاعلية وديناميكية، حيث يمكن للسياسات المالية (المتمثلة في الإنفاق العام) أن تؤثر على قيمة العملة، وفي الوقت نفسه، يمكن لتقلبات سعر الصرف أن تؤثر بعمق على بنود الإنفاق العام والإيرادات الحكومية **(حمزة عبد القادر،2020 :1)**

يمكن تحليل هذه العلاقة من خلال اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول: أثر الإنفاق العام على سعر الصرف

يؤثر حجم الإنفاق العام ومصادر تمويله بشكل مباشر على سعر صرف العملة المحلية. يمكن تفصيل هذا الأثر كالتالي:

- زيادة الطلب الكلي والواردات: عندما تزيد الحكومة من إنفاقها العام (على سبيل المثال، عبر زيادة الأجور أو الاستثمار في البنية التحتية)، يرتفع الطلب الكلي في الاقتصاد. جزء كبير من هذا الطلب الإضافي يتم توجيهه نحو السلع والخدمات المستوردة. لتلبية هذا الطلب، يزداد الطلب على العملات الأجنبية في السوق المحلي، مما يضع ضغطًا على العملة المحلية ويدفعها نحو الانخفاض.(Depreciation) وتلجا الحكومة إلى الاقتراض الخارجي (اصدار سندات دولية) لتمويل عجز الموازنة مما يؤدي إلى دخول رؤوس أموال أجنبية، وهذا بدوره يزيد من عرض النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية". أي صعود قيمة العملة المحلية (Appreciation) في المدى القصير. **(فاطمة الزهراء بن جديد، ونصر الدين قورين.،2018، ص 209-210)**

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

- التمويل عبر طباعة النقود (التمويل التضخمي): إذا لجأت الحكومة إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، (زيادة القاعدة النقدية) مما يسبب ضغوطاً تضخمية. التضخم المرتفع يقلل من جاذبية العملة المحلية ويؤدي الى ضعف قوتها الشرائية ويضعف الثقة فيها، مما يؤدي إلى تدهور سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية وينجم عن ذلك هروب رؤوس الأموال وانخفاض حاد في قيمة العملة. **(ضياء الموسري ،22012، ص ص294،293)**

الاتجاه الثاني: أثر سعر الصرف على الإنفاق العام

للتغيرات في سعر الصرف تأثيرات جوهرية على الموازنة العامة للدولة، سواء على جانب النفقات أو الإيرادات.

- تكلفة خدمة الدين الخارجي: يعتبر هذا البند من أكثر البنود حساسية لسعر الصرف. عندما تنخفض قيمة العملة المحلية، تحتاج الحكومة إلى تخصيص المزيد من الوحدات النقدية المحلية لسداد أقساط وفوائد ديونها المقومة بالعملات الأجنبية (مثل الدولار أو اليورو). هذا الأمر يزيد من عبء الدين في الموازنة العامة وقد يزاحم الإنفاق على قطاعات حيوية أخرى كالتعليم والصحة.
- تكلفة الواردات الحكومية: تعتمد الحكومات على استيراد العديد من السلع الأساسية والاستراتيجية، مثل المعدات العسكرية، والأدوية، والسلع الغذائية المدعومة، ومكونات مشاريع البنية التحتية. انخفاض قيمة العملة يرفع تكلفة هذه الواردات بالعملة المحلية، مما يزيد من حجم الإنفاق العام المطلوب للحفاظ على نفس المستوى من الخدمات، والسلع
- الإيرادات الحكومية: يؤثر سعر الصرف أيضًا على جانب الإيرادات:

أ/ إيرادات الصادرات: في الدول التي تعتمد على تصدير المواد الخام (مثل النفط أو المعادن)، والتي يتم تسعيرها بالعملة الأجنبية، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة الإيرادات عند تحويلها إلى العملة المحلية. هذا قد يخفف من الضغط على الموازنة.

ب/ الرسوم الجمركية: تعتمد الإيرادات من الرسوم الجمركية على قيمة الواردات. انخفاض قيمة العملة قد يقلل من حجم الواردات، وبالتالي قد تنخفض حصيلة الرسوم الجمركية **(هالة حلمي، إيناس صبحي ،2021، ص11)**.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

المبحث الثاني: تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي:

تطور الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة من 1990 إلى 2022. هذه الفترة كانت شديدة التعقيد وشهدت تحولات سياسية واقتصادية جذرية، مما أثر بشكل مباشر على بنية وحجم الإنفاق العام.

ويمكن تقسيم تطور الإنفاق العام في ليبيا خلال هذه الفترة إلى ست مراحل رئيسية: –

المرحلة الأولى: فترة العقوبات الدولية وتحديد الإنفاق (1990–2003)

تميزت هذه الفترة بفرض عقوبات دولية صارمة على ليبيا من قبل الأمم المتحدة (من 1992) والولايات المتحدة على خلفية قضية لوكربي. حيث استحوذ الإنفاق العسكري والأمني على أولوية قصوى للحفاظ على استقرار البلاد في مواجهة الضغوط الخارجية والداخلية. ركز النظام على الإنفاق الاجتماعي كأداة للسيطرة ومنع الاضطرابات، شمل ذلك:

1/ الدعم السلعي والوقود: تقديم السلع الأساسية والوقود بأسعار زهيدة جداً، مما شكل عبئاً كبيراً على الميزانية. والتوظيف الحكومي الواسع وتجميد المشاريع التنموية: بسبب تراجع الإيرادات النفطية المقيدة بالعقوبات وصعوبة استيراد التكنولوجيا والمعدات، تم تجميد أو إبطاء وتيرة المشاريع الكبرى في البنية التحتية (باستثناء مشروع النهر الصناعي العظيم الذي استمر العمل فيه).

2/ السيطرة المركزية المطلقة: مع غياب شبه تام للشفافية والمساءلة، النتيجة: كان الإنفاق العام مقيداً بالإيرادات المتاحة ولكنه كان غير فعال، بدلاً من تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة (Erling Karlberg ،Waniss A. Otman ,2007،).

المرحلة الثانية: الانفتاح الاقتصادي وطفرة الإنفاق (2003–2010)

حيث شهدت هذه المرحلة رفع العقوبات الدولية عن ليبيا وعودتها للمجتمع الدولي، وتزامن ذلك مع طفرة هائلة في أسعار النفط العالمية. تم توسع هائل في:

1/ الإنفاق الرأسمالي (التنموي): مع تدفق الإيرادات النفطية، أطلقت الدولة برامج إنفاق ضخمة على البنية التحتية، مثل بناء مطارات جديدة، وموانئ، ومشاريع إسكان، وطرق سريعة.

2/ زيادة كبيرة في الرواتب والأجور: قامت الدولة بزيادة رواتب موظفي القطاع العام بشكل كبير مع استمرار الدعم السلعي المرتفع: لم يتم إصلاح منظومة الدعم، بل زادت كلفتها مع ارتفاع الأسعار العالمية، مما جعلها عبئاً هيكلياً دائماً.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

3/ تأسيس هيئات استثمارية: تم تأسيس وتفعيل "المؤسسة الليبية للاستثمار(LIA) في 2006 لإدارة الفوائض المالية الضخمة واستثمارها في الخارج. ومع غياب الكفاءة والفساد: على الرغم من حجم الإنفاق الهائل، إلا أنه اتسم بانعدام الكفاءة والشفافية وتفشي الفساد، مما أدى إلى هدر جزء كبير من الثروة. النتيجة: فترة من الإنفاق غير المسبوق الذي خلق مظاهر تحديث، لكنه رسّخ الاعتماد الكلي على النفط وأنشأ هيكلاً اقتصادياً هشاً يعتمد على التوزيع بدلاً من الإنتاج. 2010 ، صندوق النقد الدولي– (IMF Country Report No. 10/162).

المرحلة الثالثة: الثورة وانهيار منظومة الإنفاق(2011)

اندلاع الثورة والتدخل العسكري لحلف الناتو مما أدى إلى:

1/ انهيار الإيرادات:

توقف إنتاج وتصدير النفط بشكل شبه كامل، مما أدى إلى جفاف المصدر الوحيد لتمويل الدولة.

2/ الإنفاق على المجهود الحربي:

تم توجيه ما تبقى من أموال وما تم الإفراج عنه من الأصول المجمدة من قبل "المجلس الوطني الانتقالي" لتمويل العمليات العسكرية وشراء السلاح والمؤن.

3/ توقف الإنفاق التنموي والخدمي:

توقفت جميع المشاريع التنموية، واقتصر الإنفاق المدني على الضروريات القصوى في المناطق التي تتزعم مناطق النزاع حتى صار انهيار كامل للمالية العامة للدولة وتشتت الإنفاق بين الأطراف المتنازعة (**تقارير المؤسسة الوطنية للنفط(NOC),2011**).

المرحلة الرابعة: ما بعد الثورة والإنفاق التوسعي غير المنضبط (2012–2014)

كانت فترة انتقالية، اتسمت بالتفاؤل وعودة سريعة لإنتاج النفط بأسعار لا تزال مرتفعة، وأيضاً تضخم هائل في فاتورة الرواتب مع تعويضات ومِنَح حيث تم تخصيص مبالغ كبيرة كتعويضات للمتضررين من الحرب ومِنَح للزواج وغيرها، مما زاد من الضغط على الميزانية. وكانت النتيجة إنفاق توسعي ضخم وغير مستدام، خلق تشوهات هيكلية عميقة في الاقتصاد. أصبح الإنفاق العام يعتمد بشكل خطير على استمرار إنتاج النفط بأسعار مرتفعة، وأصبحت فاتورة الرواتب والدعم تشكل أكثر من 70–80% من الميزانية، تاركة القليل جداً للتنمية (**تقرير البنك الدولي 2013–2014**).

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

المرحلة الخامسة: الانقسام المؤسسي وأزمة التمويل (2014–2020)

اندلاع الحرب الأهلية الثانية والانقسام السياسي والمؤسسي بين حكومتين في الشرق والغرب، وتكرار إغلاق الحقول والموانئ النفطية وأهم ملامح هذه المرحلة:

– إنفاق مزدوج: أصبحت هناك ميزانيتان غير رسميتين، واحدة للحكومة في طرابلس والأخرى للحكومة الموازية في الشرق، وكان كل طرف ينفق على قواته العسكرية وموظفيه ومناطق نفوذه.

– تمويل بالعجز: مع الانهيار الحاد في إيرادات النفط، لجأ مصرف ليبيا المركزي في طرابلس إلى تمويل عجز الميزانية الضخم عبر طباعة النقود (التمويل المباشر)، مما أدى إلى أزمة سيولة حادة في المصارف انهيار قيمة الدينار الليبي في السوق الموازية.

– معدلات تضخم مرتفعة جداً أدت إلى تآكل القوة الشرائية للمواطنين، واستنزاف الاحتياطيات الأجنبية وتم السحب بشكل كبير من احتياطيات النقد الأجنبي لتغطية فاتورة الاستيراد والإنفاق الحكومي.

– توقف شبه تام للتنمية: انعدم الإنفاق الرأسمالي أو التنموي بشكل شبه كامل، وتحول كل الإنفاق إلى بنود جارية (رواتب، دعم، نفقات عسكرية). النتيجة كانت فترة كارثية على المالية العامة، تم فيها تدمير قيمة العملة واستنزاف الاحتياطيات وتمويل الصراع بدلاً من التنمية **(البنك الدولي 2020)**.

المرحلة السادسة: الهدوء النسبي وعودة الإيرادات (2020–2022)

تميزت هذه المرحلة بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في أوائل 2021، وعودة إنتاج النفط لمستويات مرتفعة، ومع عودة الإيرادات النفطية أدت إلى عودة الإنفاق المرتفع بقوة.

وقد واجهت حكومة الوحدة الوطنية ضغوطاً هائلة لتوزيع الثروة بين جميع المناطق والفئات مع استمرار المشاكل الهيكلية حيث بقيت فاتورة الرواتب والدعم هي المسيطرة على الميزانية، ورغم الحديث عن مشاريع "عودة الحياة" التنموية، إلا أن الجزء الأكبر من الإنفاق بقي موجهاً للاستهلاك.

على الرغم من تحسن الإيرادات، لا تزال بنية الإنفاق العام في ليبيا مريضة وتعاني من نفس التشوهات الهيكلية التي تراكمت عبر عقود الاعتماد على النفط، تضخم القطاع العام، منظومة دعم غير فعالة، واستخدام الإنفاق كأداة سياسية بدلاً من كونه أداة للتنمية المستدامة **(تقارير مصرف ليبيا المركزي،2022)**.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

المبحث الثالث: التحليل القياسي:

يجري في هذا المبحث بناء نموذج قياسي باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي، استناداً إلى الدراسات السابقة التي تم استعراضها، وذلك بهدف تحليل وقياس أثر مجموعة من المتغيرات على الإنفاق العام."

أولاً: صياغة نموذج الدراسة:

تم بناء نموذج الدراسة استناداً على الإطار النظري أعلاه على النحو التالي:

$$GE = f(GDP, INF, EXR)$$

حيث استخدمت الدراسة الإنفاق الحكومي (GE) كمتغير تابع، وكل من الناتج القومي الإجمالي (GDP)والتضخم (INF) وسعر الصرف (EXR) كمتغيرات مستقلة. ويصبح النموذج التجريبي كما يلي:

$$GE_t = \beta_0 + \beta_1 GDP_t + \beta_2 INF_t + \beta_3 EXR_t + \mu_t$$

وبالنظر إلى أن متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة من المرجح أن يكون لها علاقات غير خطية فقد تم تحويل المتغيرات إلى شكل خطي عن طريق أخذ اللوغاريتم الطبيعي، يصبح الشكل اللوغاريتمي للنموذج الاقتصادي القياسي كما يلي:

$$LnGE_t = \beta_0 + Ln\,\beta_1 GDP_t + Ln\,\beta_2 INF_t + Ln\beta_3 EXR_t + \mu_t$$

ثانياً: مصادر بيانات متغيرات النموذج:

تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية السنوية عن الفترة (1990–2022) وتم الحصول على بيانات جميع المتغيرات من النشرة الصادرة من مصرف ليبيا المركزي سنة (2023) وقد تم اختيار فترة الدراسة بناءً على توفر بيانات موثوقة للمتغيرات.

ثالثاً: اختبارات جذور الوحدة:

للتحقق من استقرار السلسلة (تباينها وموسطاتها ثابتة مع مرور الزمن) وبالتالي لا نقع في مشكلة الانحدار الزائف تم استخدام اختبارين من اختبارات جذر الوحدة (ADF) و (P.P) ويوضح الجدول رقم (1) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات البحث.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

جدول رقم (1) نتيجة اختبارات جذور الوحدة

المتغير	ADF			Phillips-Perron		
	المستوى	الفرق الأول	رتبة التكامل	المستوى	الفرق الأول	رتبة التكامل
GE	-4.277681	-	I(0)	-3.662286	-	I(0)
GDP	-1.509899	-8.780925	I(1)	-1.694319	-8.932491	I(1)
INF	2.259793	-2.717463	I(1)	3.852960	-2.086008	I(1)
EXR	0.644670	-5.163046	I(1)	0.841148	-5.162642	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي EViews12

وتشير النتائج إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد البحث بعضها متكامل من الدرجة I(0)، والمتمثل في المتغير التابع الإنفاق الحكومي GE، أما باقي المتغيرات المستقلة فهي متكاملة من الدرجة I(1) , والمتمثلة في الناتج القومي الإجمالي (GDP) والتضخم (INF) وسعر الصرف (EXR).

رابعاً: اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج

حيث أن نتائج اختبارات جذور الوحدة أظهرت السلاسل الزمنية بعضها متكامل من الدرجة **I(0)** و **I(1)** وهو ما يتفق مع شرط تطبيق منهجية اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وبالتالي سيتم تطبيق هذه المنهجية وفقاً للخطوات التالية:

1- اختبار فترة الإبطاء المثلى

2- لتحديد طول فترة الإبطاء الموزعة تم الاعتماد على إحصائية معيار (AIC) حيث أظهرت نتائج الاختبار أن فترة الإبطاء المثلى التي يجب أن تتضمنها متغيرات النموذج هي **(4,3,4,2)** وذلك من بين 500 اختبار لتحديد درجة الإبطاء المثلى وفقاً لإحصائية معيار (AIC) حيث يلاحظ وجود (4) إبطاءان للمتغير التابع (GE) والمتغير المفسر (INF) و (3) إبطاءان للمتغير المفسر (GDP) و(2) إبطاء للمتغير المفسر (EXR) كما هو ملاحظ بالشكل المرفق.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

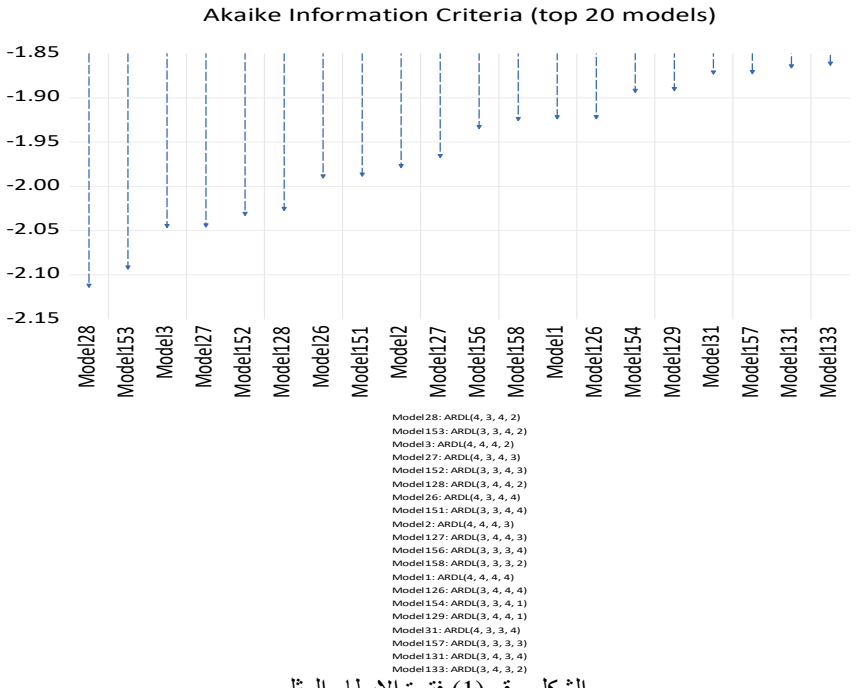

الشكل رقم (1) فترة الإبطاء المثلى

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews12

3- اختبار الحدود Bounds test

لتحليل مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة نقوم بإجراء اختبار الحدود، النتائج موضحة في الجدول رقم (2).

حيث تشير القيمة المحسوبة لـ (F- statistic) أن القيمة كانت(11.93388) ، وهي أكبر من قيم الحد الأكبر للقيم الحرجة عند مستوى 10%، وعليه يمكننا رفض فرض العدم وهو ما يدل على وجود تكامل مشترك بمعنى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (2) نتيجة Bounds test

Test Statistic	Value	Significance
F- statistic	11.93388	K = 3
10%	2.37	3..2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي EViews12

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

4- تقدير معلمات الأجل القصير

يوضح الجدول رقم (3) نتائج تقدير نموذج تقدير تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، ويتعلق هذا النموذج بطبيعة العلاقة قصيرة الأجل.

جدول رقم (3) نتيجة تقدير معلمات الأجل القصير

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GES(-1))	1.335329	0.152603	8.750328	0.0000
D(GES(-2))	0.559495	0.128325	4.359996	0.0009
D(GES(-3))	0.151750	0.099462	1.525701	0.1530
D(GDPS)	-0.785738	0.139454	-5.634389	0.0001
D(GDPS(-1))	0.286179	0.159371	1.795676	0.0977
D(GDPS(-2))	-0.670662	0.092495	-7.250776	0.0000
D(INFS)	-2.248971	0.283617	-7.929606	0.0000
D(INFS(-1))	2.353673	0.438059	5.372960	0.0002
D(INFS(-2))	1.574929	0.509818	3.089197	0.0094
D(INFS(-3))	1.530248	0.487249	3.140588	0.0085
D(EXRS)	0.003581	0.066336	0.053986	0.9578
D(EXRS(-1))	-0.201792	0.069098	-2.920392	0.0128
CointEq(-1)*	-1.779538	0.199509	-8.919598	0.0000

R-squared	0.952161	Mean dependent var	0.023861
Adjusted R-squared	0.916282	S.D. dependent var	0.217907
S.E. of regression	0.063049	Akaike info criterion	-2.387951
Sum squared resid	0.063604	Schwarz criterion	-1.775025
Log likelihood	47.62529	Hannan-Quinn criter.	-2.195990
Durbin-Watson stat	2.359233		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي EViews12

يتضح من نتائج الجدول أن معامل تصحيح الخطأ قيمته (1.77-)يظهر معنوية احصائية مقبولة عند مستوى 5% ويأخذ الإشارة السالبة، وهذا يعني أن نموذج تصحيح الخطأ مقبول. أي أن 1.7% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في العام الأول مما يعيد الاقتصاد إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

5- تقدير معلمات الأجل الطويل

الجدول رقم (4) يبين نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع (GE) والمتغيرات المستقلة (GDP,INF,EXR)، حيث أظهرت النتائج ارتباط متغير (GDP) في الأجل الطويل بأثر عكسي ومقبول من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوي 5% مع (GE) مما يعني أن ارتفاع الناتج القومي بنسبة 1% سيترتب عليه انخفاض حجم الإنفاق بنحو1.08%. كذلك ارتباط متغير (INF) في الأجل الطويل بأثر عكسي ومقبول من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوي 5% مع (GE) مما يعني أن ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1% سيترتب عليه انخفاض حجم الانفاق بنحو 0.64%. كذلك ارتباط متغير (EXR) في الأجل الطويل بأثر طردي ومقبول من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوي 5% مع (GE) مما يعني أن ارتفاع الناتج القومي بنسبة 1% سيترتب عليه زيادة حجم الإنفاق بنحو 0.41%. ارتباط متغير(INF) في الأجل الطويل بأثر عكسي مما

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

يعني أن ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1% سيترتب عليه انخفاض حجم الإنفاق بنحو ".%0.64

جدول رقم (4) نتيجة تقدير معلمات الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPS	-1.082624	0.111501	-9.709526	0.0000
INFS	-0.644533	0.094784	-6.800032	0.0000
EXRS	0.414939	0.032519	12.75990	0.0000
C	17.13851	1.452933	11.79580	0.0000

EC = GES - (-1.0826*GDPS -0.6445*INFS + 0.4149*EXRS + 17.1385)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي EViews12

6- اختبارات صلاحية النموذج المقدر:

- **التوزيع الطبيعي للبواقي:**

ويبين الشكل رقم (2) أن حدود الخطأ العشوائية في النموذج المقدر موزعة توزيعاً طبيعياً (Jarque-Bera)، حيث بلغت قيمة الاختبار (J = 334088) وبمستوى دلالة محسوب (P-Value = 0.846162).

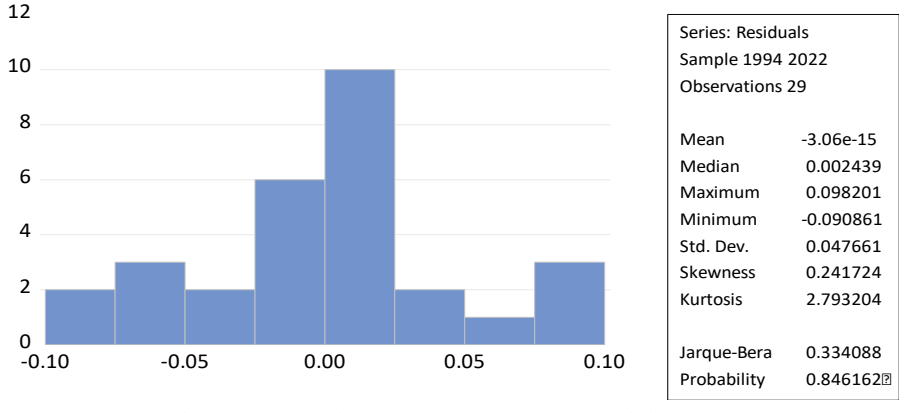

الشكل رقم (2) يوضح ملخص لنتائج اختبار (Jarque-Bera)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews12

- **اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)**
- **اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM SQ)**

بينت نتائج اختباري استقرار النموذج (CUSUM) و (CUSUM SQ) الموضحين بالشكل رقم (3) ورقم (4) أن الخط الذي يمثل مربع الخطأ التراكمي كان ما بين الخطين

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

الأعلى والأدنى عند مستوى معنوية 5% مما يؤكد على أن الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر يقع ضمن مجال الثقة طوال فترة موضوع الدراسة.

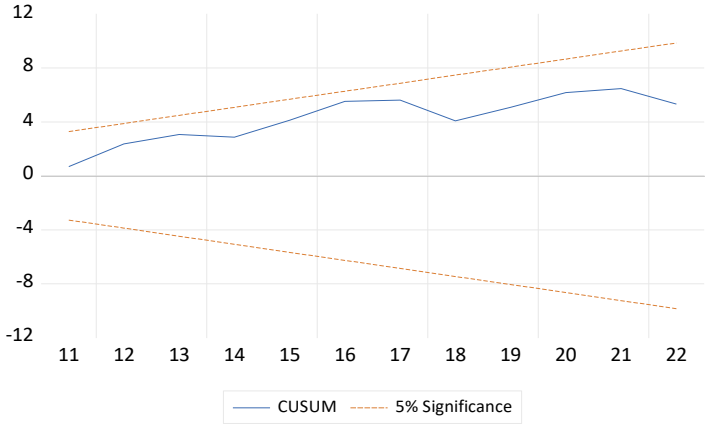

الشكل رقم (3) اختبار المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM)

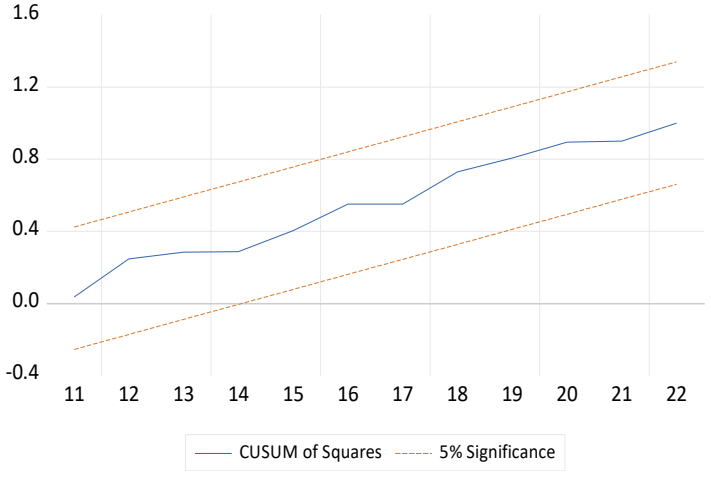

الشكل رقم (4) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي(CUSUM SQ)
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي EViews12

النتائــج:

1 يعتمد الاقتصاد الليبي اعتماد كبير على النفط في تمويل الانفاق العام حيث ساهم بنحو 73.8% من مجمل إيراداته العامة خلال فترة الدارسة وهذا أدى إلى التوسع في الإنفاق العام وخاصة في السنوات الأخيرة وإنشاء الوحدات الإدارية الجديدة وتعدد الميزانيات الذي سبب في عدم الحفاظ على الموارد المالية وهدر الأموال الليبية.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

2 شهد الإنفاق العام تذبذبات وتقلبات خلال فترة الدراسة وتعود الأسباب للظروف التي مرت بها البلاد وهذا ترك معالمه على سياسات الدولة الليبية الإنفاقية أحياناً اتسمت بالانكماش والتوسع خلال فترة الدراسة.

3 أظهرت نتائج التقدير في الأجل الطويل وجود علاقة توازنيه بين المتغيرات المفسرة (GDP,INF,EXR) والمتغير التابع الإنفاق الحكومي(GE) .

4 أوضحت نتائج التقدير في الأجل الطويل ارتباط المتغير (GDP) والمتغير (INF) في الأجل الطويل بأثر عكسي ومقبول إحصائياً مع (GE)، وارتباط المتغير (EXR) في الأجل الطويل بأثر طردي ومقبول إحصائياً مع (GE) حيت اظهرت النتائج الكمية بين المتغيرات والانفاق العام كما يلي:

a. الناتج المحلي :(GDP) علاقة عكسية طويلة الأجل مع الإنفاق العام .(GE) المعامل هو- 1.08 هذا يعني أن زيادة الناتج المحلي بنسبة 1% ترتبط بانخفاض الإنفاق العام بنسبة 1.08%، وهذا يخالف الفرضية النظرية (قانون فاغنر)، وهي نتيجة بالغة الأهمية.

5 -التضخم :(INF) علاقة عكسية طويلة الأجل مع الإنفاق العام .(GE) المعامل هو - 0.64هذا يعني أن زيادة التضخم بنسبة 1% ترتبط بانخفاض الإنفاق العام بنسبة 0.64.%

a. سعر الصرف :(EXR) علاقة طردية طويلة الأجل مع الإنفاق العام .(GE) المعامل هو .0.41+هذا يعني أن زيادة سعر الصرف (أي تخفيض قيمة الدينار) بنسبة 1% ترتبط بزيادة الإنفاق العام بنسبة 0.41.%

التوصيات:

1-العمل على إيجاد مصادر بديلة للإيرادات وتنويع القاعدة الاقتصادية وعدم الاعتماد على المصدر الوحيد (قطاع النفط)، ليصبح الاقتصاد الليبي أكثر استقرارًا وقدرة على تجاوز التقلبات الاقتصادية التي قد تحدث في المستقبل.

2- ضبط سياسات الدولة الإنفاقية وتوجيه الإنفاق العام لتمويل القطاع الإنتاجي والتي تزيد من معدلات الاستثمار وبالتالي ترفع من معدل النمو الاقتصادي. وهذ يكتمل من خلال العمل على توحيد المؤسسات وبالتالي وجود ميزانية موحدة للدولة الليبية.

3- ضرورة إدارة سعر الصرف كأداة للتحكم في ضغوط الإنفاق وهذا يعني أن كل تخفيض في قيمة الدينار الليبي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة في حجم الإنفاق العام الاسمي بنسبة 0.41%للحفاظ على نفس المستوى من السلع والخدمات لمستوردة

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

وسداد الديون الخارجية. لذا، يجب على صانع السياسة النقدية والمالية التعامل مع استقرار سعر الصرف كأولوية قصوى، ليس فقط للحفاظ على القوة الشرائية، بل كأداة حيوية لضبط نمو الإنفاق العام ومنع تضخم الميزانية بشكل خارج عن السيطرة.

4- استهداف التضخم المنخفض لضمان استدامة الإنفاق الحقيقي حيث أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم (INF) والإنفاق العام (GE)في الأجل الطويل، حيث بلغ المعامل 0.64-. وهذ يفسر بأن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للمخصصات المالية، مما يجبر الدولة على تخفيض حجم إنفاقها الحقيقي أو يقلل من فعاليته. وعليه، فإن السياسات التي تهدف إلى كبح التضخم لا تخدم الاستقرار الاقتصادي العام فحسب، بل هي شرط أساسي لضمان استدامة وفعالية برامج الإنفاق الحكومي وتحقيق أهدافها التنموية والاجتماعية.

5- إعادة هيكلة العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام عبر التنويع الاقتصادي حيث توصل النموذج إلى نتيجة غير متوقعة وهي وجود علاقة **عكسية** بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والإنفاق العام (GE) بمعامل قدره 1.08- هذه النتيجة، التي تخالف "قانون فاغنر"، تعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي، حيث قد يرتبط ارتفاع الناتج (المرتبط بأسعار النفط) بفترات لا تتطلب توسعًا كبيرًا في الإنفاق الاجتماعي، أو العكس. لتصحيح هذا الخلل الهيكلي وجعل النمو الاقتصادي محركًا حقيقيًا لزيادة الخدمات العامة وتحسين البنية التحتية (علاقة طردية)، توصي الدراسة بشدة بتسريع وتيرة سياسات التنويع الاقتصادي. إن تنويع مصادر الناتج المحلي بعيدًا عن النفط سيؤدي إلى علاقة أكثر صحة واستدامة بين النمو والإنفاق، ويضمن أن ثمار النمو تُترجم إلى خدمات أفضل للمواطنين.

الخاتمة :

هدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، وسعر الصرف) على الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2022)، وهي فترة اتسمت بتقلبات سياسية واقتصادية حادة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والقياسي، حيث استعرض التحليل الوصفي التطور التاريخي للإنفاق العام عبر ست مراحل مميزة،8 أظهرت تأثره العميق بالعقوبات، وطفرات النفط، والصراعات الداخلية، والانقسام المؤسسي، مما أدى إلى تذبذب كبير وعدم استدامة. وفي الجانب القياسي، تم

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

بناء نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس العلاقات الكمية. أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومحدداته. وكشفت عن نتائج مهمة: حيث توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام، مما يخالف قانون فاغنر ويعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي. كما وُجدت علاقة عكسية بين التضخم والإنفاق العام، مما يشير إلى أن ارتفاع التضخم يقلل من القيمة الحقيقية للإنفاق. في المقابل، أظهر سعر الصرف علاقة طردية مع الإنفاق العام، مما يعني أن تخفيض قيمة الدينار يزيد من الإنفاق الاسمي. بناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تنويع مصادر الإيرادات بعيداً عن النفط، وضبط السياسات الإنفاقية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية، مع توحيد الميزانية العامة. كما تؤكد على أهمية استقرار سعر الصرف واستهداف التضخم المنخفض لضمان استدامة الإنفاق الحقيقي وفعاليته، وإعادة هيكلة العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام لجعله محركاً حقيقياً للتنمية.

المراجع:

1.المراجع العربية:

بن تفات عبد الحق، هادف السعيد (2016)، "أثر لإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر " دراسة قياسية للفترة (1990–2014)، مجلة الباحث، العدد 16، ص248

بوخاري فاطمة الزهراء ، عابد شريط (2010)، "أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر" خلال الفترة (1990–2018)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد1، ص 320.

محمد الشامي، ماجد المنيف (2011)، "مبادئ الاقتصاد الكلي."، عمّان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ص241.

ضياء مجيد الموسوي (2012)،"السياسات الاقتصادية الكلية "، عمان، الأردن دار صفاء للنشر والتوزيع، ص ص 239–294).

كمال رزيق، فوزي شعبان (2017) "أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر" دراسة قياسية للفترة (1990–2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3 العدد2، ص ص (210–255).

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/asks3300

فالح الفالح، بدر العتيبي. (2005)، "صلاحية قانون فاغنر في تفسير نمو الإنفاق العام في الاقتصاد السعودي للفترة (1970–2003)، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد17، العدد2، ص259.

فاطمة الزهراء بن جديد، ونصر الدين قورين (2018)." أثر طرق تمويل عجز الموازنة العامة على سعر الصرف: دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990–2016"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 210–209.

هالة محمد حلمي، إيناس محمد صبحي، (2021)"أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشرات المالية العامة في مصر" خلال الفترة (1991–2018). المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 22، العدد 1، ص11

سارة الخضري، أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010" (رسالة ماجستير) جامعة، قاصدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. سنة النشر: 2013،.19.

حمزة عبد القادر أثر تقلبات سعر الصرف على الإنفاق العام في الجزائر للفترة2000 – 2018. (رسالة ماجستير) جامعة، الوادي الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي.

تقارير ديوان المحاسبة الليبي: التقارير السنوية لديوان المحاسبة لأعوام 2012–2014، تقرير البنك الدولي."Libya Economic Monitor، 2013–2014

2.المراجع الإنجليزية:

Gures, E., Dastan, T., & Kesikoglu, F. (2014). The dynamic relationship between government expenditure and inflation: A bivariat causality test for the case of Turkey. International Journal of Business and Social Science, 5(11), 130-137–.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية